ملخص تقرير الاقتصاد

ضمن مشروع رؤية ليبيا الواعدة 2030، عُقدت حلقة النقاش الثانية يوم السبت 2017/2/4 بمقر الجامعة الطبية الليبية الدولية، وكان موضوع الحلقة "إنعاش الاقتصاد وآفاق التنمية الاقتصادية". وقد تمحور النقاش حول استعراض الوضع الراهن وتشخيصه، وحول كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة والحلول المقترحة.

يقدم هذا التقرير بشكل مختصر ما تناولته حلقة النقاش من مسائل متعلقة بالإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ويبدأ التقرير أولا بتناول الإصلاح الاقتصادي وصعوباته في الدولة الريعية، وعلاقته بالإصلاح السياسي. ويلي ذلك استعراض مختصر للإطار العام للإصلاح الاقتصادي في ليبيا وما يستلزمه من متطلبات سياسية وقانونية ومؤسسية. ويُختتم التقرير بتشخيص للأوضاع الاقتصادية الراهنة في ليبيا والحلول المقترحة التي تمخضت عن حلقة النقاش.

أولا: الإصلاح الاقتصادي وصعوباته في الدولة الريعية

احتازت قضايا الإصلاح الاقتصادي على اهتمام كبير خلال العقود الأربعة الأخيرة. وتركز الاهتمام على تحليل مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأشكاله وآثاره المختلفة وعلاقته بالإصلاح السياسي، فضلا عن دراسة الصعوبات التي تواجه سياسات الإصلاح الاقتصادي نتيجة لطبيعة ونمط التطور المؤسسي للدولة الريعية. ما أصبح واضحا بصورة متزايدة هو أن الأوضاع السياسية في البلدان النامية هي التي أدت إلى تعميق التخلف. وربما هذا هو السبب الرئيس الذي جعل وكالات التنمية الدولية ومؤسسات بريتون وودز تتراجع عن مواقفها التقليدية تجاه التنمية التي تستبعد وتتجاهل البعد السياسي، وفي إدراك أهمية مواجهة الشروط السياسية للتنمية.

ولقد برز هذا التغير بوضوح في دراسات المصرف الدولي، ما أدى إلى هيمنة النظرة التي ترى أن التنمية الاقتصادية تتطلب التركيز على خلق الشروط السياسية التي تجعل تحقيقها ممكنا. كما أكد على ذلك عدد كبير من الوثائق الرسمية التي صدرت عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة، والتي توصلت إلى أن الديمقراطية جوهرية لتحسين الأداء التنموي ولإنجاح الإصلاح الاقتصادي. ومن هنا برز مفهوم " المشروطية السياسية Political Conditionality".

ويتعين الفارق الأساسي بين الأنماط التاريخية السابقة لتكوين الدولة المنتجة وبين الأنماط الحديثة للدولة الريعية، وعلى رأسها البلدان المصدرة للنفط، في أن الدولة الريعية تحصل على دخلها بطريقة مختلفة، حيث إن الدخل يتراكم لدى سلطات ومسؤولي هذه الدول بصورة مباشرة، ما يؤدي إلى زوال الحاجة إلى الاستخراج الداخلي والضرائب الداخلية. فالدولة الريعية لا تقوم عادة باستخراج الموارد من مواطنيها، نظرا لأن الجزء الأعظم من دخلها مشتق من الريع الخارجي وليس من الريع الداخلي الذي يتطلب اقتصادا محليا منتجا. وبالتالي، ليس هناك أي حافز أو دافع في الدولة الريعية لتطوير سياسات اقتصادية متماسكة وثابتة من أجل توسيع قاعدة الدخل وتنويعه. فالدخل يتم توليده عن طريق بيع سلعة، والنمو الاقتصادي يمكن تحقيقه عن طريق زيادة بيع الموارد المولدة للدخل. فبدلا من الاهتمام بالسياسات الاقتصادية والضريبية التي ستؤدي إلى تعزيز نطاق سلطة الدولة، فإن سلطات الدولة الريعية تركز على سياساتها التوزيعية وتقوم باستخدامها لتشكيل وتقييد اقتصادياتها المحلية. وفي حين أن الدولة الريعية لا تعتمد–سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة–على الضرائب في إنفاقها أو في السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها، فإن القطاعات الاقتصادية المحلية تعتمد بصورة مباشرة على الدولة للحصول على منافع من خلال توزيع دخل النفط.

ونظرا لأن الدولة الريعية لا تعتمد على الفائض المحلي، وبحسبان أن الدخل في الدول الريعية يتراكم بصورة مباشرة لدى الدولة، والتي تقوم بالتالي بتوزيعه بين مواطنيها بالصورة التي تخدم مصالح الدولة. وتتمثل الطبيعة المزدوجة والمتناقضة للدولة الريعية في كونها تسيطر على جميع أشكال النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعلها، خاصة خلال فترات الازدهار النفطي، مستقلة من الناحية المالية. إلا أن هذه الاستقلالية تجعلها تتجاهل وتهمل بناء المؤسسات والآليات التي تترجم هذه الاستقلالية إلى قاعدة قوة صلبة على المدى الطويل.

على الرغم من أن جميع الدول الريعية أبرزت خلال فترات الازدهار النفطي جميع مظاهر استقلالية الدولة، فإن المقياس الحقيقي للقوة يبرز حتميا عندما تواجه هذه الدول أزمات مالية قد تهدد استمرارية سياساتها التوزيعية، وعادة ما تنشأ هذه الأزمات المالية نتيجة لتطورات في السوق الدولية خارج سيطرة سلطات الدولة الريعية، ومن أهمها التغيرات في أسعار النفط وفي الطلب عليه. ويستلزم انخفاض التدفقات المالية في الدول الريعية النفطية تقليص السياسات التوزيعية السابقة لهذه الدول ومحاولة إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية. وحتى ولو كانت الإصلاحات المقترحة محدودة، فإن

المؤشرات الحاسمة للنجاح هي ما إذا كان باستطاعة الدولة أن تفرض على التحالفات والتجمعات السياسية التي خلقتها خلال المرحلة التوزيعية الإصلاحات الاقتصادية، التي قد تؤثر على مصالح تلك الفئات، وما إذا كانت الدولة قادرة ومؤهلة مؤسسيا لتطبيق التغيرات الضرورية، والتي قد تشمل، ولأول مرة، عمليات استخراج وجباية وتنظيم واسعة وعميقة.

وترتبط الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية في الدولة الريعية بصورة أكثر وضوحا مما عليه الوضع في الدولة المنتجة، حيث يمثل احتمال إيقاف أو تقليص السياسات التوزيعية للدولة أكبر تحدي سياسي لهذه الدولة. إضافة إلى ذلك، فإن الإصلاح الاقتصادي يُطبق، في الغالب، عن طريق مؤسسات تستخدم حصريا في الدولة الريعية للحصول على الريع ولأغراض سياسية. بالتالي، فإن استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي لا تستلزم مزيدا من التنافسية فحسب، بل تتطلب أيضا إصلاحات مؤسسية. ولكن، ونظرا للتطور المؤسسي السابق وللطبيعة الخاصة لعملية بناء الدولة المرتبطة بها، فإن هذه العملية غالبا ما تتجاوز قدرة الدولة الريعية.

ثانيا: الإطار العام للإصلاح الاقتصادي في ليبيا

يرتهن نجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا إلى تضافر مجموعة من العوامل والمتطلبات السياسية والإجرائية والقانونية والمؤسسية، ويشمل ذلك وضوح القناعة والإرادة السياسية للإصلاح، وتأسيس درجة عالية من الشفافية والمساءلة، وسن الإطار القانوني الملائم، وتطوير القدرات المؤسسية للدولة (المأسسة)، وتعزيز دور الدولة في ضبط وتنظيم وتوجيه عمليات الإصلاح الاقتصادي.

1 –الإرادة السياسية للإصلاح

نظرا لأن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب إدخال تغييرات واسعة وعميقة في الأطر القانونية والمؤسسية وفي خيارات وأولويات السياسة العامة، فإن نجاح هذه العملية يستلزم وجود رغبة وإرادة سياسية واضحة داعمة لهذا التغيير، وأن تكون هذه الإرادة نابعة عن قناعة القيادات السياسية والفكرية في المجتمع بأهمية هذه الإصلاحات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وليست ناشئة عن ضرورة مؤقتة تفرضها الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة.

إن وجود الإرادة السياسية الداعمة لهذه الإصلاحات، إلى جانب وجود توافق عام في المجتمع حول إطار ومحتوى السياسات الإصلاحية، هو أمر جوهري لبناء الثقة والاطمئنان لدى الجهات والأطراف المستهدف استقطابها للاستثمار في الاقتصاد الوطني، وبالذات الجهات الاستثمارية الأجنبية. إن هذه الاستثمارات لن تتدفق إلا إذا أحست الجهات المستثمرة – الداخلية والخارجية على حد سواء – بأن استثماراتها آمنة وأن هناك دعما سياسيا قويا لها. فلا يكفي إصدار قوانين ولوائح وتنظيمات للإصلاح الاقتصادي إذا صاحبها في الوقت نفسه إجراءات وتصريحات ومؤشرات مناقضة ومعارضة من أجهزة الدولة ذاتها، ما يعني عدم وضوح الرؤية والتوجه، والأهم من ذلك عدم وضوح الإرادة السياسية للتغيير، وما يؤدي إلى زعزعة الثقة وإحجام المستثمرين وإجهاض عملية الإصلاح الاقتصادي في بداياتها.

2 –الشفافية

يتطلب الإصلاح الاقتصادي القيام بمجموعة من الإجراءات والمبادرات السياسية والقانونية والمؤسسية، ومن بين المبادرات الجوهرية التي يجب الأخذ بها ضرورة إخضاع مؤسسات الدولة لمقاييس ومعايير المحاسبة والمساءلة، إلى جانب ضمان شفافية كل اللوائح والنظم والإجراءات المتعلقة بالقطاع العام والقطاع الخاص، وتطبيق التشريعات والنظم الإدارية بنزاهة ومساواة. إن الدول التى تفشل في التحرك على هذه الجبهات تواجه خطرا حقيقيا في عالم اليوم المتسم بالتنافس المحموم على الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، نظرا لأن معايير الشفافية ومستويات الفساد الإداري والمالي هي من المؤشرات الرئيسة المؤثرة على قرارات الاستثمار.

في هذا الإطار، فإن محاولات ليبيا لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي تواجه صعوبات كثيرة نتيجة للتصورات والمدركات العقلية المتكونة لدى المستثمرين حول شفافية وسلاسة النظم والإجراءات وحول مستويات الفساد الإداري والمالي والناتجة عن تقارير المؤسسات الدولية المختلفة، وخاصة تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مستويات الفساد في العديد من دول العالم.

3 –الإطار القانوني

يستلزم الإصلاح الاقتصادي سن التشريعات والقوانين ووضع اللوائح التنظيمية للنشاط الاقتصادي مثل قوانين حماية الملكية، واحترام العقود، وحماية حقوق المنتجين والمستهلكين، وتحديد

الإطار العام للأنشطة الاقتصادية، وترسيخ وتقنين الممارسات والسلوكيات التى تخلق الثقة بالسياسات الاقتصادية، وضمان شفافية وعدالة القواعد والإجراءات، أي التأكيد على سيادة القانون .

إن سن التشريعات التى تقنن وتشرعن لأنشطة الإصلاح الاقتصادي، وتحدد بشكل دقيق ومفصل قواعد وإجراءات النشاط الاقتصادي ودور الدولة والقطاع الخاص في ذلك، وتبين أسس ومعايير السلطة والمسؤولية والمساءلة القانونية والسياسية والإدارية، يعطي مؤشرا قويا عن ترسخ القناعة والإرادة السياسية للتغيير، ويقدم دليلا واضحا عن ترسخ قيم الشفافية وسيادة القانون. إلا أن ذلك وحده غير كافٍ. فبداية من الضروري توافر درجة عالية من استقرار واستمرارية هذه التشريعات ضمانا لفعاليتها والثقة بها. كذلك، فإن التشريعات والقوانين تتطلب وجود مؤسسات وبنى لتطبيقها وتحويلها إلى واقع عملي. والمعضلة الأساسية التى تواجه ليبيا هي عدم تطور القدرات المؤسسية للدولة، وبالذات قدراتها الاستخراجية والتنظيمية، لمواجهة التحديات والمهام الجديدة والمختلفة عن وظائفها التوزيعية السابقة.

4 –تطوير القدرات المؤسسية للدولة "المأسسة"

المؤسسة " Institution " هي مجموعة منتظمة ومنمطة من الأدوار والسلوكيات والإجراءات والقواعد الرسمية وغير الرسمية والتي تشكل وتحدد العلاقات بين الأفراد والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أما المأسسة "Institutionalization" فهي العملية التي تكتسب من خلال المنظمات والإجراءات قيمتها واستقرارها بين الأفراد والجماعات، وبالتالي شرعيتها وقبولها وقدرتها على تحقيق أهدافها ووظائفها. وتعني المأسسة، في جوهرها، استقرار المؤسسة وتماسكها الداخلي مما يمكنها من تطوير وظائفها وتعزيز قدراتها في مواجهة المتطلبات البيئية المتغيرة. كما أن غياب أو فقدان المأسسة يعني تدني القدرات المؤسسية للدولة وعجزها عن أداء وظائفها المختلفة من استخراج وتنظيم وتوزيع.

وكما هو واضح، أدى نمط التنظيم الاقتصادي والسياسات العامة في ليبيا إلى انخفاض القدرات المؤسسية للدولة في المجالات الاستخراجية والتنظيمية. ورغم أن توفر الإرادة السياسية والشفافية والإطار القانوني والتشريعي الواضح والمستقر تعتبر شروطا ضرورية لعمليات الإصلاح الاقتصادي،

إلا أنها ليست كافية للأداء الناجح لهذه العمليات ما لم يصاحبها تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية اللازمة لهذا الأداء.

5 –دور الدولة

خلال المراحل المبكرة من هيمنة الأجندة الليبرالية الجديدة لوفاق واشنطون، والمتوافق مع وجهة نظر أنصار العولمة، ساد اعتقاد خاطئ بأن على الدولة أن تنسحب كلية من النشاط الاقتصادي، وأن تدع لآليات السوق وفواعله القيام بمهمة تنظيم وإدارة الاقتصاد لأنها الأقدر والأكفأ والأكثر فعالية. ولكن مع تزايد المشاكل والأزمات المرتبطة بتطبيق توصيات وإصلاحات وفاق واشنطون، تزايد الإدراك بأن الدولة لا تزال مهمة وأن معظم التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تزال تتأثر بإطار النظام الدولي القائم على وحدات مستقلة من الدول الوطنية، وأن وجود الدولة جوهري وأساسي لتنظيم وإدارة وضبط الأنشطة الاقتصادية محليا وعالميا. صحيح أن عمليات العولمة قد أدت إلى إعادة هندسة وتكييف دور الدولة في مختلف المجالات، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء هذا الدور أو تهميشه، لأن الدولة الوطنية – والقوية منها بالذات – لا تزال هي المحتكر الوحيد لمصادر العسف والقوة التى تمكنها من فرض سلطاتها وقراراتها التنظيمية ولو بدرجات متفاوتة.

إن القضية لا ترتبط بما إذا كان يجب على الدولة أن تلعب دورا في النشاط الاقتصادي أم لا، ولكنها ترتبط بنوعية الدور والتدخل الذي يتم من قبل الدولة: سياسات محفزة للسوق تهدف إلى زيادة إنتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين، أم سياسات ريعية تهدف إلى تعزيز وزيادة دخل أولئك القادرين على الوصول إلى السلطة والقوة السياسية. لقد كانت العلامة الفارقة للمعجزة الاقتصادية لدول شرق وجنوب شرق أسيا، مثل تايوان وكوريا الجنوبية وغيرها، هي طبيعة وأنماط السياسات التى اتبعتها الدولة. فلقد لعبت الدولة دورا نشطاً في الاقتصاد بصفة أساسية عن طريق استمالة وحث وتشجيع شركات القطاع العام والخاص على تبنى السلوكيات المتوافقة مع آليات السوق، وعن طريق استخدام موارد الدولة لتشجيع الكفاءة الإنتاجية والربحية.

بعبارة أخرى، يحتاج السوق لوجود الدولة ومؤسساته. فنظام السوق لا يزدهر ويعيش في فراغ إداري واجتماعي ومؤسسي. فلكي يتم خلق أسواق تنافسية، فإنه لا يكفي مجرد التخلص من تلك الأجزاء من الإدارات البيروقراطية التي تملك وتسيطر وتنظم تدفق السلع والخدمات. بل يجب على

الدولة أن تقوم بصورة نشطة بتوظيف الأدوات التي تختارها لأداء المهمة الصعبة المتمثلة في تحديد حقوق الملكية، وفرض الالتزام بالعقود، وفي النهاية تعزيز وتشجيع السوق التنافسي الحقيقي.

الراهن، إن السوق لن يتطور ويحقق أهدافه ما لم تقم الدولة بتقنين أنشطته في شكل قوانين ولوائح وتعليمات. وهذا يعني أن الدولة تشكل حدود وقيود السوق في نفس الوقت الذي تسمح له بالحركة في مجال نشاطه ونطاق اختصاصه. وفي الواقع، فإن وجود سوق تنافسي فاعل وحقيقي ونشط يتطلب وجود دولة قوية كشرط مسبق لوجوده ذاته. فمن غير المتوقع وجود نظام سوق كفؤ في أي بلد يعاني من الحروب والصراعات الدموية، كما هو الحال ليبيا الآن.

ويبقى أن نؤكد على أن محاولات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا تفرض على الدولة دورا أكبر وأعمق بعكس الاعتقاد بأن على الدولة أن تنسحب كلية من النشاط الاقتصادي وأن تتخلى عن مسؤولياتها في التوظيف والتعليم والصحة. فإلى جانب الضرورات المذكورة أعلاه والمتمثلة في حاجة الدولة إلى ضبط وتوجيه وتقنين وتنظيم النشاط الاقتصادي، وفي تطوير قدراتها المؤسسية في مختلف المجالات، وفي ضمان درجة عالية من الشفافية والمساءلة، فإن الوضع الخاص لليبيا، والمتمثل في ملكيتها للمصدر الرئيس للثروة الطبيعية (النفط)، وبحسبان أن سياساتها السابقة قد قضت على مقدرة القطاع الخاص بوضعه الحالي في القيام بالمهام الكبيرة التى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، ونظرا لمسؤولية الدولة في إعادة بناء البنية الأساسية للمجتمع الليبي من جوانبها المختلفة – الصحة، التعليم، الاقتصاد، الإسكان، المرافق، الاتصالات، المواصلات– فإنه يتعين على الدولة الليبية أن توظف مواردها النفطية لأداء هذه المهام إلى جانب قيامها بتنظيم وتوجيه وتعزيز وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وتنويع القاعدة الاقتصادية. لهذا كله، لا تزال الدولة مهمة، وبهذا كله تكتسب الدولة شرعيتها وقبولها.

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية في ليبيا

1–تشخيص الوضع الراهن:

- اقتصاد ريعي قائم على مورد طبيعي ناضب وتديره الدولة بشكل سئ، يتسم بالفساد والترهل في القطاع العام وعدم وضوح السياسات. والدولة رخوة، وثقافة المواطنين اتكالية واستهلاكية، والمجتمع يستهلك الثروة ولا ينتجها.

- نظراً للطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، كان من الحتمي أن تصبح الدولة مركز ومحور الصراع وليس مجرد الساحة التي يدور فيها الصراع بين الفئات والجماعات المجتمعية المختلفة وفق المنظور التنافسي. فقد أدت سيطرة الدولة على الأسعار والأسواق إلى تعزيز قدرة النخب الحاكمة على تكوين الثروات، وعلى استخدام سيطرتها على الاقتصاد لتوفير منافع لحلفائها وحرمان خصومها من الفوائد الاقتصادية. ونتج عن ذلك بروز اقتصاد مسيس أصبح فيه الكسب الاقتصادي الفردي نتاجا للوصول للسلطة والقوة السياسية وليس نتيجة لزيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. أي من خلال السلوك الريعي، وليس عن طريق سلوكيات السعي للربح.
- اختلالات هيكلية وتشوهات بنيوية عميقة على مستوى الإنتاج والاستخدام والتشغيل.
- اقتصاد هجين لا هوية محددة له.
- المنظومة المالية وصناديق الاستثمار التي تعد أهم أدوات التمويل تعاني من مشكلات، فالبنوك لديها أموال معطلة، والقوانين تقيد شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام
- عملية شراء ولاء المواطنين بأساليب تضر بالاقتصاد الوطني تتمثل في توزيع هبات مالية مجانية تتحول، مع تكرارها، إلى استحقاقات يمكن أن تؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار حال التوقف عن توزيعها، فضلا عن ترسيخها لمفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي.
- توسع الحكومات المتعاقبة في الاستدانة من المصارف التجارية بالمخالفة لقانون الدين العام الذي يحظر الاستدانة من تلك المصارف، وما يمثله ذلك من مخاطر إفلاسها.
- هيمنة الاقتصاد غير الرسمي (الموازي)، حيث لا توجد رقابة فعالة على أنشطة القطاع الخاص إلى جانب عدم تحصيل عوائد ضريبية عن هذه الأنشطة.
- البطالة المقنعة وتضخم الجهاز الإداري وفشل التعليم في تخريج وإعداد عمالة مدربة
- المخاطر الناجمة عن سوء الأوضاع والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد باستمرار الصراع أو عودته حال انتهائه، ومن أمثلة ذلك الفقر والتهميش والهيمنة المناطقية والقبلية والآثار الاقتصادية الناجمة عن النزوح والتهجير. ويؤمن الفقر والتهميش، على الأخص، بيئة خصبة للإرهاب والجريمة.

2=الحلول المقترحة:

- قيام الدولة بإدارة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي ووضع السياسات المالية والنقدية والتجارية لتوفيرالخدمات ذات الجدارة الاجتماعية وتأمين السلع العامة مثل الأمن والدفاع والبنية التحتية وحماية البيئة. والتوكيد على أن الوظيفة الأساسية للدولة في المجال الاقتصادي هي التشريع والتنظيم والرقابة والمتابعة.
- تحديد هوية الاقتصاد الوطني وطبيعة دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما.
- تنويع هيكلية الاقتصاد الليبي، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتوجيه الاستثمارات إلى أنشطة اقتصادية قادرة على خلق الوظائف، مثل مشروعات البنية التحتية والمرافق والمشروعات المتوسطة والصغرى؛ بما يحقق الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى بناء الثقة بين المواطن والدولة .
- التركيز على الاقتصاد الخدمي والاقتصادي المعرفي، وتوظيف الموارد النفطية في تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الخدمي والمعرفي (الطرق والمطارات والموانئ ووسائل الاتصال... وغيرها).
- استغلال الموقع الجغرافي المتميز لبناء شراكات استثمارية مع دول المحيط الجغرافي لتوطين أنشطة صناعية وخدمية في ليبيا وإنشاء مناطق اقتصادية حرة تستوعب مزيدا من العمالة التي يشكل الشباب (سن 25–45) حوالى 67% منها، فضلا عن إقامة أنشطة اقتصادية في المناطق الحدودية تحقيقا للتنمية المكانية، وللقضاء على ظاهرة التهريب.
- التنمية المكانية المتوازنة للقضاء على مخاطر التهميش والهيمنة المناطقية والإرهاب
- توحيد مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية، وإقامة حكم رشيد مبني على إصلاح واسع لقطاع الأمن والعمل على نزع السلاح، ودعم الأجهزة الضبطية من شرطة وحرس حدود، كما يجب تفعيل القضاء، والسعي لإحداث تحولات اقتصادية ومالية مستدامة. ولا يمكن فصل السياسات التشريعية الاقتصادية عن سياسات الحكم الرشيد وسيادة القانون ونزاهة القضاء ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

- السعي الحثيث لبناء مؤسسات الدولة على كل المستويات، وتعزيز قدراتها، والرفع من جودة ونوعية خدماتها.
- محاربة الفساد المالي والإداري، ووضع سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى بما يكفل الحد من الفساد والقضاء عليه، ووضع منظومة لمكافحته على المستويين الفردي والمؤسسي. وهناك حاجة أيضا إلى سن حزمة جديدة من التشريعات الاقتصادية والتوجيهات الشّفافة والمضادّة للفساد تتلاءم مع المعايير الدولية الحديثة والانفتاح التجاري والاتفاقات الدولية، بناء على دراسات تأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن والتطلعات المستقبلية.
- وضع السياسات الاقتصادية على المدى القصير لمعالجة التضخم في جانب المصروفات، والناجمة في أغلبها عن تضخم التوظيف بصفة عامة، وعن بروز ظاهرة المرتبات والأجور العالية جداً في بعض الوظائف والمناصب (ظاهرة الإقطاع الوظيفي).
- السيطرة على تضخم عرض النقود الذي كان في 2010م 8 مليار، ووصل الآن إلى حوالى 26 مليار، مما سيؤدى إلى انهيار سعر الصرف.
- إعادة هيكلة الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق الاستثماري بدلا من الاستثمار الجاري "الاستهلاكي"، ورفع الكفاءة الانتاجية للإنفاق العام
- تشجيع الاستثمار المحلي واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والعمل على تنميته، وإزالة معوقات حصوله على الائتمان من المصارف، والسعي لبناء مزيد من الشراكات التكاملية بين القطاعين الخاص والعام. فضلا عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية
- التركيز على جودة الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم.
- تطوير المؤسسات المالية، وتفعيل دورها في خدمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية على مختلف المستويات.
- وضع السياسات والبرامج الكفيلة بدمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي واستيعابه ضمن القطاع الرسمي .
- تطوير التشريعات المنظمة للاستثمار واستحداث قوانين لعقود الاستثمار وللاستثمار العقاري. وإعادة النظر في كافة التشريعات الاقتصادية ودراستها وتنقيحها وإلغاء المعيق منها.

- مكافحة الثقافة الريعية لدى المواطن واعتماده المفرط على الدولة، وغرس قيم العمل والإنتاج بين المواطنين، وإشراكهم في العملية السياسية والاقتصادية عبر إشعار المواطن بمسؤوليته الاجتماعية وتوضيح التحديات والمشاكل بشفافية وتبيان أنها تتطلب حلولا جذرية وصعبة تستلزم دعما شعبيا قويا. والتنبيه إلى أن المستفيدين من أوضاع الفساد والتدهور الاقتصادي الحالية هم من يقاوم مسارات الإصلاح الاقتصادي والسياسي.
- ربط الاقتصاد بالتعليم العالي الذي يجب أن يكون متناسقا مع سوق العمل، وتبني خطط تنموية تقوم على الإنتاج والمرونة الإدارية وتوفير الحلول التكنولوجية، واعتماد نهج التنمية البشرية والتعليم والتدريب المستمر.
- تطوير قطاعات الاقتصاد الليبي التي تتمتع بميزة نسبية، وتوظيفها في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية، ومن هذه القطاعات:

1. قطاع الطاقة : " النووية السلمية، الطاقة الشمسية "

2. قطاع تجارة العبور: بحكم الموقع الجغرافي والمأمول إنشاء خطوط مواصلات تصل الجنوب بالشمال والغرب بالشرق والغاية أن نكون منافسا لقناة السويس

3. قطاع المالي : يمكن لليبيا أن توازي سنغافورة ودبي

4. قطاع الإنشاءات : ليبيا ستكون ورشة عمل لإعادة الإعمار

5. قطاع السياحة : "دينية، ثقافية،استشفائية، صحراوية ..إلخ"

6. قطاع بحري : موانئ تجارية،مصايف وترفيه وسياحة، تحلية مياه البحر، استغلال الشواطئ والثروة السمكية....

7. قطاع الصناعات الدقيقة : وميزتها أنها تحتاج إلى تقنية عالية ورأس مال متواضع وعدد بسيط من العمال .

8. قطاع استخراج الموارد الطبيعية : والاستثمار فيها ليس مقصورا على النفط بل العديد من الموارد الطبيعية فأطلس ليبيا واعد .

في الختام، يتعين التوكيد على أن سياسات الإصلاح الاقتصادي ستكون مؤلمة وتتطلب تضحيات كبيرة، إلا أن كيفية رد فعل المواطنين البلدان تجاه سياسات الإصلاح الاقتصادي يعتمد أساسا على كيفية تطبيقها، ومن يتحمل عبئها، ومن يشارك فيها، وما السياق السياسي لإدارتها. ويشمل ذلك شرعية صانعي القرار وقبول المواطنين لهم. بالتالي، فإنه ليس من المحتمل أن تؤدي سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى رفض شعبي إذا تم فرضها من خلال تفويض ديمقراطي، وإذا تم اعتبار أن أعباءها موزعة بعدالة، وأن الرأي العام لا يعتبر الذين في موقع السلطة مسؤولين عن التسبب في خلق الظروف التي استلزمت سياسات الإصلاح الاقتصادي، وأن صانعي القرار يتمتعون بثقة وقبول المواطنين .

إن استراتجيات الإصلاح الاقتصادي ليست أوتوماتيكية أو فورية النتائج، فهي تتطلب سياسات متعددة والتزاما طويل الأمد. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة ومحتوى استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي تتحدد بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ونظرا لطبيعة البنى والمؤسسات السياسية والاقتصادية في ليبيا، فإن استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي طويلة الأجل بالضرورة، وتتطلب دورا أكبر للدولة. إلا أن هذا الوضع يبرز المعضلة التى تواجه ليبيا. فمن جانب، ينبغي إدخال إصلاحات بنيوية ومؤسسية. من جانب آخر، فإن هذه الإصلاحات المطلوبة لا يمكن القيام بها دون تدخل ودعم مكثف من الدولة. إلا أن بنى ومؤسسات الحكم هي من بين البنى والمؤسسات الرئيسة التى تتطلب الإصلاح ليبيا، وهذه هي المعضلة الشائكة والتحدي الحقيقي.

الراهن، إن ليبيا تواجه خيارات صعبة تتطلب وضع استراتيجيات تلمس آليات اتخاذ القرار وأولويات وخيارات السياسة العامة ومؤسسات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتوازنات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والآثار التوزيعية لهذه التوازنات، هذا إلى جانب ضرورة التعامل والتكيف مع ضوابط ومتطلبات المشروطية الاقتصادية والسياسية التى تقيد سلطة الدولة وتحد من حركتها فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد والديمقراطية والحريات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها.